

اجتماع فخامة رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/١٢/١٥ لدعم الصناعات الوطنية الثقيلة

(الرئيس السيسي يستعرض أبرز التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الثقيلة في مصر)

- وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس الثلاثاء ١٥/١٢/٢٠٢٠، في الاجتماع الذي ضم الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس شريف إسماعيل مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والاستراتيجية، والدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والدكتور محمد معيط وزير المالية، والمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، ونيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، ومحمد أمين مستشار رئيس الجمهورية للشئون المالية، بالاستمرار في الجهود الداعمة لقطاع الصناعة الوطنية.
- عرضت وزيرة التجارة والصناعة السيدة نيفين جامع أبرز التحديات التي تواجه قطاعي الحديد والصلب والأسمنت في مصر؛ لا سيما ما يتعلق بالطاقة الإنتاجية وهيكل تكاليف الإنتاج وتسويق فائض الإنتاج والتصدير، مشيرةً إلى عدد من المحاور التنفيذية المقترحة للتغلب على تلك التحديات، وذلك من خلال اعتماد سياسة صناعية متكاملة الأبعاد تضمن تعميق التصنيع المحلي، وتحقيق هامش ربح مناسب للمصانع، وتعزيز نفاذ الصادرات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصةً من خلال تعزيز قدراتها التنافسية والتغلب على المعوقات اللوجستية ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار تأثير جائحة كورونا على معدلات التجارة والشحن إقليمياً ودولياً.
- تناول الاجتماع اهم محاور مشروعات وزارة التجارة والصناعة، خاصة ما يتعلق بالخطوات التنفيذية المتخذة واليات التحرك المقترحة للتعامل مع التحديات التي تواجه قطاعي صناعة الحديد والصلب والأسمنت.
- كما تم استعراض مكونات منظومة صناعات الحديد والصلب والأسمنت والسيراميك على مستوى الجمهورية، وما تتمتع به من ميزة تنافسية على المستويين المحلي والإقليمي، بالنظر إلى توافر المواد الخام الطبيعية ذات الجودة المرتفعة من محاجر ومواد أولية تعدينية، فضلاً عن توافر الطاقات الإنتاجية اللازمة لتلبية الاحتياج المحلي، إلى جانب التكنولوجيا الحديثة والكفاءات المحلية والخبرة المتراكمة والمهارات اللازمة لتشغيل هذه القطاعات.
- وجه الرئيس خلال الاجتماع كذلك بالعمل على استشراف الآفاق الواسعة على المستوى الإقليمي لنشاط الصناعة المحلية في مجال التشييد والإسكان، سواء في إطار التعاون الثنائي أو الثلاثي الذي يجمع مصر مع دول الجوار التي لديها طلب مستمر لاستيراد منتجات ومواد البناء والتشييد التي تتميز بها الشركات المصرية العاملة في تلك المجالات، وهو إطار تعاون إقليمي يمنح الصناعة المصرية ميزة تفضيلية للنفوذ للأسواق الإقليمية الواعدة.

- تم تكليف الحكومة بالاستمرار في الجهود الداعمة لقطاع الصناعة الوطنية كنهج استراتيجي ثابت للدولة، خاصة في المجالات المتعلقة بعملية البناء والتشييد، أخذاً في الاعتبار الفرص الكبيرة التي تتيحها عملية التنمية الشاملة في مصر لنشاط وإنتاج شركات مواد البناء بمختلف أنواعها في ضوء المشروعات القومية الكبرى وسلسلة المدن الجديدة الجاري تنفيذها، وكذلك المشروعات المستقبلية على المدى القريب، وأبرزها مشروع تطوير الريف المصري الذي يستهدف ١٠٠٠ قرية على مستوى الجمهورية.